

اذا فرضت انما توفيات في الظهر مع السبيلان فيلزم عدم
 الاستيعاب الاستمرار وقت الظهر ووجه الاعادة عند الامام
 انها غوطبت بالصلاة على وجه الكمال فيلزم فسار
 الجزا الذي زال عنده العذر وقد بقي عليه فرض الحزوم
 بصنع كذا في الفتاوى القسرية **قول** وقيل بل انما
 اولها واخرها في وجود المعبر هذا تخريج الكرخي وهو
 مردود ايضا اذا تعمد المغير في اخرها ليس هو قبل فلا
 يصح الحاقه كذا في البرهان وفي البحر وفي السراج كونه
 ان الصلاة في هذه المسائل اذا بطلت لا تنقلب لثلا
 الا في ثلاث مسابلي وهو ما اذا تذكرنا بيته او طلعت
 الشمس او خرج وقت الظهر في يوم الجمعة اطلق
 المصنف في بطلانها بهذه العوارض فشمع ما قبل
 القعود وما بعده ولا خلاف في بطلانها في الاول واسا
 في حد وثنها بعدة فقال ابوح بالبطلان وقال بالصحة
 لانه معنى مفيد لها فصار كالحديث والكلام وقد ثبت
 بعد التمام فلا فسداد وقتا اختلف المسابلي على
 قول ابي حنيفة فذهب البيهقي الى انه اذا قال
 بالبطلان لان الحزوم من الصلاة بوضع المصلي فممنه
 لانها لا تبطل الا بترك فرضي ولو لم يبق عليه الحزوم
 بصنعه وتبخر على ذلك العامة كما في العناية وذهب
 الكرخي الى انه لا خلاف بينهم ان الحزوم بصنعه منها ليس

يفرض لقوله صلى الله عليه وسلم لا بين مسعود
 اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك فان
 ثبت ان تقوم فتم وان شئت ان تقعدا قعد وليس
 فيه نص من ابي حنيفة وانما استنبط البيهقي من
 هذه المسابلي وهو غلط من لانه لو كان فرضا كما زعم
 لا يختص بما هو قربية وهو السلام وانما حكم الامام
 بالبطلان بعدم باعتبار ان هذه المعاني مستغرة للفرض
 فاستوى في حدوثها اول الصلاة واخرها اصله ثبته
 الاقامة قال الامام الا قطع في شرح القدوري وهذه
 العدة مستتم في جميع المسابلي الا في طلوع الشمس
 لانه معنى مفيد للصلاة حصل بغير فعله بعبثه
 انتهى فلا حاجة الى الاستثنا لان طلوع الشمس غير
 للفرض من الفرض الى النقل كروية الماء انتهى ثم قال
 بعد اسطر قال في المحتجب وعلى قول الكرخي المحققون
 من اصحابنا واذكر في معارج الدرزية معز بالشمس
 الاثمة والصحيح ما قاله الكرخي وقال صاحب
 التأسيس ما قاله ابوالحسن احسن لان الاول
 ليس بمبصر من ابي حنيفة ورجح المحقق في
 فتح القدير قوله انما انتهى **قول** وصح استنبط البيهقي
 برلعة او كثر لوجود المشاركة في الصلاة كما لكثفت
 والاو انه ظهر بغيره وكذا ان لا يقبل والا حق

البرقي